African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 3, July-September 2023, Page No: 63-81
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

تأثير خصائص لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري
دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

د. سامر إسماعيل عجيه الشاعر[1*]، د. هشام كامل ماضي[2]
[1]رئيس قسم التدقيق، بلدية رفح، فلسطين
[2]قسم المحاسبة، الكلية الحديثة للتجارة والعلوم، الخوير، سلطنة عُمان

The Impact of Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure
An Applied Study on the insurance companies Listed on the Palestine Exchange

Dr. Samer Ismail Ajeya Al-Shaer [1*], Dr. Hisham Kamel Madi[2]
[1]Head of the audit department, Rafah Municipality, Palestine
[2]Department of Accounting, Modern College of Commerce and Science, Al Khuwair, Sultanate of Oman

[*]Corresponding author rpaaa1@hotmail.com [*]المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-03-08 **تاريخ القبول:** 2023-04-21 **تاريخ النشر:** 2023-07-10

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري، لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف فقد أتبع بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وتحليل المحتوى لتلك التقارير، التي تعتبر مجتمع هذه الدراسة لشركات التأمين السبعة من العام 2015م إلى العام2021م، وهي 49 تقرير متوفرة على موقع البورصة بالإضافة إلى استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي منها تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

وقد أظهرت الدراسة أن نسبة الافصاح الاختياري في شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين 77%، وأن معظم خصائص لجنة التدقيق تؤثر على الافصاح الاختياري، وهي حجم لجنة التدقيق، والتأهيل المهني، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق ممن يحملون شهادات محاسبية، وخبرة مالية واقتصادية، وعلى سوق فلسطين للأوراق المالية إلزام الشركات بذلك، وكذلك ان يتمتع عضو اللجنة بالاستقلالية لزيادة الافصاح الاختياري، وهذا يتماشى ونظرية اصحاب المصالح، وضرورة زيادة الافصاح الاختياري لمواكبة التطورات، والثورة الكبيرة في مجال الاتصالات، ومعلومات عن سياسات توزيع الأرباح، والنفقات الرأسمالية المخطط لها، وسياسات التوظيف، ومعلومات عن صحة وسلامة العاملين.

الكلمات المفتاحية: خصائص لجنة التدقيق، الافصاح الاختياري، شركات التأمين المدرجة، بورصة فلسطين.

Abstract

This study aimed to identify the impact of the characteristics of the audit committee on the voluntary disclosure of the insurance companies listed on They are 49 reports available on the stock exchange website, in addition to using a set of statistical methods that fit these relationships between the independent variables, and the dependent variable, including multiple regression analysis to test the study hypotheses through the statistical analysis program (SPSS).

The study showed that the percentage of voluntary disclosure in the insurance companies listed on the Palestine Stock Exchange is 77%, and that most of the characteristics of the audit committee affect the voluntary disclosure, which are the size of the audit committee, professional qualification, and the number of audit committee meetings.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which was the need for all members of the audit committee to hold accounting certificates, financial and economic experience, and the Palestine Exchange to oblige companies to do so, as well as for the committee member to enjoy independence to increase voluntary disclosure, and, And the need to increase voluntary disclosure to keep abreast of developments, the great revolution in the field of communications, information about dividend policies, planned capital expenditures, employment policies, information about the health and safety of workers, and information about environmental activities.

Keywords: Characteristics of the audit committee, voluntary disclosure, Palestine Exchange

1. مقدمة:

الافصاح الإلزامي وهو ما يعرف بالافصاح المالي، بينما هناك إفصاحات اختيارية طوعية التى يبحث عنها المستثمرون والأطراف الخارجية وصناع القرار تكون لهم رافعة معلوماتية عن أداء شركات التأمين وكل ما يحيط بها من معلومات، وبالتالي هذه المعلومات قد يتوقف عليها قرار الاستثمار من عدمه فى تلك الشركات، وقد تكون هذه المعلومات عند فئة من المستثمرين دون غيرها مما يحد من كفاءة السوق، ولتعزيز الافصاح الاختياري في شركات التأمين بالحوكمة الممثلة بمجالس إدارة الشركات والتي من مكوناتها لجان التدقيق التي تعتبر من أهم مخرجات الحوكمة.

"لذلك فمن المتوقع أن تقوم لجان التدقيق بالرقابة والإشراف على عملية التقرير والافصاح داخل الشركات وهو ما قد يشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين جودة تلك اللجان ومستوى الافصاح الاختياري" (Krishnan, 2005, p65). ومن ناحية أخرى فقد تم رد انهيار العديد من الشركات العملاقة مثل Enron and WorldComللعديد من الأسباب منها قضايا تتعلق بالافصاح) عبد الجليل، وأبونصار، 2014م).

وتُعتبر لجنة التدقيق أحد المشاركين الحاسمين والمؤثرين فى حوكمة الشركات ويساعد مجلس الإدارة فى أداء مسؤولياته فى الإشراف على إدارة الشركات (Bedard and Gendron, 2010, Li, Mangena and Pike, 2012). وبالتالي، تؤدي النتائج الفعالة إلى تعزيز عملية إعداد التقارير المالية وبالتالي تقليل التباين فى المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة (Dhaliwal, et al., 2010, Li, et al., 2012). وبناءً عليه تحافظ لجان التدقيق على تعزيز الثقة العامة فى مصداقية وموضوعية التقارير المالية من خلال تحسين ممارسات الافصاح عن المعلومات المنشورة (Bedard & Gendron, 2010, Kelton & yang, 2008م). وقد تم تحديد خصائص لجنة التدقيق كعناصر مهمة فى تحديد مستوى الافصاح الاختياري (Ahmad haji and Mohd Ghazali, 2013, Hidalgo, et al., 2010, Li, et al., 2012, Taliyang and Jusop, 2011,). وتشمل هذه الخصائص (حجم لجنة التدقيق، الإستقلالية، وخبرة لجنة التدقيق، وعدد الاجتماعات، وملكية الأسهم).

ودراسة تأثير خصائص لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لشركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين، لاسيما أننا بحاجة لمعرفة حجم الافصاح الاختياري لمعرفة تحت أي خاصية من خصائص لجنة التدقيق يتأثر الافصاح الاختياري فى فلسطين.

2. مشكلة الدراسة:

إن لجنة التدقيق تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الافصاح الاختياري مما يسهم في ترشيد قرارات المستثمرين، أدى إلى الحاجة لدراسة مستوى تأثير لجان التدقيق على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين.

والمشكلة بدأت بأن المؤسسات ولا سيما الشركات المدرجة تأخذ نحو الحوكمة وتكوين لجان للتدقيق للرقابة على تصرفات إدارات الشركات وهي من الأدوات الرقابية وبالتالي الافصاح الاختياري باعتبارها الوجه الحقيقي لهذه المؤسسات فى الشفافية. وبناء على ما تقدم تحاول الدراسة اختبار أثر خصائص لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري في شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين من خلال الإجابة على التساؤل التالي

السؤال الرئيس: ما مدى تـأثير خصائص لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين؟ منها الأسئلة الفرعية:

- ما هو تأثير حجم لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية؟
- ما هو تأثير الاستقلالية على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية؟
- ما هو تأثير الخبرة المالية على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية؟
- ما هو تأثير عدد الاجتماعات على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية؟
- ما هو تأثير التأهيل المهني على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية؟

3.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تحديد مستوى الافصاح الاختياري فى التقارير السنوية لشركات التأمين الفلسطينية المدرجة فى بورصة فلسطين للأوراق المالية، وتأثير خصائص لجنة التدقيق على مستوى الافصاح الاختياري.

ويتفرع منها الأهداف التالية:

- دراسة أثر حجم لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية.
- دراسة أثر الاستقلالية على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية.
- دراسة أثر الخبرة المالية على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية.
- دراسة أثر عدد الاجتماعات على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية.
- دراسة أثر التأهيل المهني والافصاح الاختياري فى شركات التأمين الفلسطينية.

4. أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع وهو تـأثير خصائص لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري، حيث يوجد فجوة كبيرة فى الشركات بخصوص الافصاح لا سيما الافصاح الاختياري وذلك حسب الدراسات السابقة.

ثانياً: الأهمية العملية: أن نتائج هذه الدراسة مهمة لشركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين وقد تستفيد من هذه الدراسات، خاصة أنها تبحث عن أمراً مهماً، وهو الافصاح الاختياري فى التقارير المالية لشركات التأمين الفلسطينية، وبينت الدراسات السابقة أهيمه الافصاح الاختياري ومهمة لأصحاب المصلحة كالمستثمرين، والمودعين، والعملاء، وجمهور المساهمين، حيث أنهم بحاجة إلى أن يتعرفوا على مستوى الافصاح الاختياري للشركات فى تقاريرها المالية السنوية حسب (عفيفي, 2008م). كذلك سوف توفر نتائج هذه الدراسة تحت أي خاصية من خصائص لجنة التدقيق يتأثر الافصاح الاختياري فى الشركات الفلسطينية.

5. فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر لخصائص لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري.
ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم أعضاء لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين.

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين.

H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لعضو لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين.

H4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين.

H5: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية التأهيل المهني لعضو لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري فى شركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين.

1.5 متغيرات نموذج الدراسة:

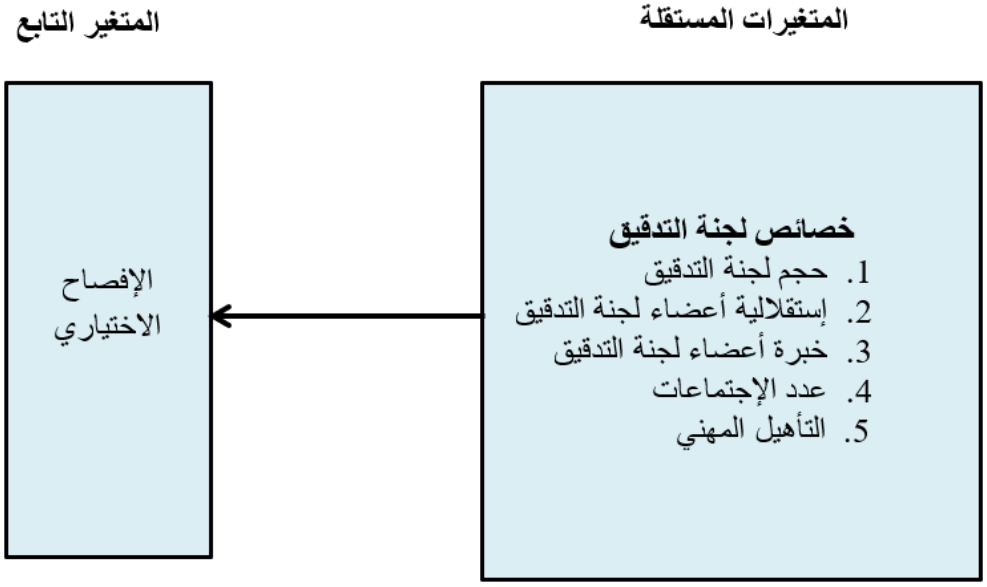

شكل (1) نموذج الدراسة

2 .5 ملخص قياس متغيرات الدراسة:

جدول (1): تعريف المتغيرات لنموذج الدارسة وطرق قياسها (متغيرات الدراسة)

المتغيرات	الاختصار	طرق القياس	الاتجاه	المرجع
الافصاح الاختياري Voluntary Disclosure	VDIND	مؤشر الافصاح الاختياري	تابع	(Alfraih and Almutaw, 2017)
حجم أعضاء لجنة التدقيق Size of Audit Committee	ACIZS	عدد أعضاء لجنة التدقيق	مستقل	(Li et al., 2012)

المتغيرات	الاختصار	طرق القياس	الاتجاه	المرجع
الاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق Independence of the members of the Audit Committee	ACIND	نسبة الأعضاء المستقلين فى لجنة التدقيق	مستقل	(Akhtaruddin and Haron, 2010)
خبرة أعضاء لجنة التدقيق Experience of Audit Committee Members	ACFE	نسبة أعضاء اللجنة التي لديهم خبرة مالية أو محاسبية	مستقل	(Akhtaruddin and Haron, 2010)
عدد الاجتماعات Number of audit committee meetings	ACMET	عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة المالية	مستقل	(Li et al., 2012)
التأهيل المهني لعضو لجنة التدقيق Scientific and professional qualification	ACSPQ	نسبة أعضاء اللجنة التي لديهم التأهيل المهني والمحاسبي	مستقل	(Li et al., 2012)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الدراسات السابقة

جدول (2): مكونات الافصاح الاختياري (المتغير التابع)

بيئة الشركات
اولاً: معلومات عامة عن البيئة المحيطة:1-3
ثانيًا: معلومات عامة عن الشركات: 4-5
ثالثًا: معلومات وإستراتيجية محددة للشركات: 6-7
رابعًا: معلومات متعلقة بالمستثمرين وعلاقات المستثمرين: 8-13
خامسًا: الأداء المالي للشركة والتوقعات المستقبلية 14-18
سادسًا: معلومات تطلعية: 19-22
سابعًا: معلومات عن حوكمة الشركات 23-49
(أ) معلومات عن مجلس الإدارة: 23-28
(ب)معلومات عن الإدارة العليا: 29-33
(ج) المعلومات الاجتماعية والبيئية للشركات 34-40
(د) إشراك المجتمع المحلي والمعلومات البيئية: 41-44
(هـ) معلومات المنتج / الخدمة: 45-49

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الدراسات السابقة

6 . الاطار النظري

1.6 تأثير خصائص لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري (الاختياري)

بدأ الاهتمام بالإفصاح فى أواخر القرن التاسع عشر لاسيما فى الدول المتقدمة وذلك بعد الانهيارات التي حدثت والفضائح المالية التي كان من أسبابها الرئيسة عدم الافصاح عن المركز المالي والقيمة الحقيقية للشركات وخير مثال هو تلاعب شركة أندرسون للتدقيق والمحاسبة فى أصول الشركات، وذلك لعدم وجود لجان تدقيق تقوم بالإشراف على تلك التقارير المالية والمنشورة وهذا أدى إلى اهتمام القوانيين واللوائح أن

يكون فصل بين إدارة الشركة والمدقق الخارجي عن طريق طرف ثالث وهي لجنة التدقيق وهذا يتفق مع نظرية الوكالة وخاصة مع بزوغ الشركات المساهمة واختفاء ملكية الفرد وأصبحت الملكية المحدودة والاف المساهمين فى تلك الشركات يحتاجون من يكون حارس أمين فى مواجهة إدارة الشركة، فكان الحل فى (الموكل) المساهمين، والوكيل (إدارة الشركات)، حسب الدراسات السابقة.
و"يعد الافصاح المحاسبي من أهم الأسس التى ترتكز عليها نظرية المحاسبة ويمثل الوظيفة الثانية بعد القياس، ويعرف الافصاح المحاسبي بأنه إعلام أصحاب المصالح بالمعلومات الواردة فى التقارير المالية للشركات، ويطلق على الافصاح فى الحدود الدنيا بالإفصاح الإلزامي، وأي إفصاح يزيد عن تلك الحدود من حيث الكمية والمحتوى، ومقرراً بواسطة إدارة الشركة فهو إفصاح طوعي" (إصميدة, 2013م، ص9).
وبناءً على ما سبق سيكون للجان التدقيق وخصائصها، والجهات المستفيدة من وجود لجان تدقيق وكيف للجان التدقيق أن تستثمر خاصية الافصاح لبيان قيمة الشركة بإظهار حقيقة وضع الشركة وتطبيق الشفافية الكاملة فى هذا الصدد.

2.6 خصائص لجنة التدقيق:

المعلومات المتعلقة بخصائص لجنة التدقيق مفيدة للمستثمرين والمنظمين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية لفهم وكشف أي معايير مرتبطة بالتقرير المالي الجيد، وخاصة فى بيئة الشركات التنافسية (Khamsi, 2015 ,et al.).

وخلص (Susanto, 2016) إلى أن خصائص لجان التدقيق ومنها الخبرة المالية، واجتماعات اللجنة، والإستقلالية، وتركيز الملكية، وحجم الشركة، لها تأثير على إدارة الارباح.
وخلص (Dodo, 2017) إلى أن العديد من الشركات الفاشلة ترتبط بعدم فعالية لجان التدقيق، وكان يمكن للجان التدقيق أن تمنع حدوث فشل الشركات إذا كانت فعالة.

1.2.6 حجم لجنة التدقيق:

يُعتبر حجم لجنة التدقيق من العوامل المهمة، لتحديد فعالية لجنة التدقيق، وفى دراسة تأثير حجم لجنة التدقيق على نوعية التقارير المالية يُعتبر حجم لجنة التدقيق مهماً فى زيادة فعالية الرقابة، وبالتالي تحسين الافصاح عن حوكمة الشركات (Mangena & Pike, 2005).

2.3.6 استقلالية أعضاء لجنة التدقيق:

يعتبر اختيار لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة، ومجلس الإدارة غير التنفيذيين من العوامل التى تساعد فى تحقيق استقلالية المدقق، ويجب أن يكون هؤلاء الأعضاء على قدر عالي من المهارات المالية والمحاسبية ولديهم الرغبة فى الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية (عبد الله، 2016م).

3.3.6 خبرة أعضاء لجنة التدقيق:

توافر الاستقلالية فى عضو لجنة التدقيق لا يعتبر ضماناً كافياً للتأكد من قدرة أعضاء لجنة التدقيق على القيام بوظائفهم بل يشترط أيضاً أن يتوافر فى عضو اللجنة الكفاءة المالية والمحاسبية وذلك لطبيعة عمل اللجنة من حيث الإشراف على القوائم المالية والاختيار المناسب للقواعد المحاسبية المطبقة والتى تتطلب توافر مستوى معين من الكفاءة (عبد الله، 2016م).

4.3.6 عدد الاجتماعات:

عدد المرات هذا يحدد على أساس حجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تواكبها الشركات، كما يعتبر عدم اجتماع لجان التدقيق بشكل دوري ومحدد دليل على عدم فاعلية لجان التدقيق وعدم إيلاء الاهتمام الكافي بالمسؤوليات المكلفة بها (Sori et al., 2009, p35).

7 . الدراسات السابقة

1. **دراسة (النعيمي، 2021)** هدفت هذه الدراسة إلي استكشاف مدى التباين أو التقارب بين دليل لجان التدقيق الصادر عن مجلس الابلاغ المالي (FRC) في المملكة المتحدة، ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي، ولتحقيق أهداف الدراسة من خلال مقارنة للدليلين، بغرض الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في مجال لجان التدقيق الادلة الخاصة بها،

مع التركيز عند دور هذه اللجان في موضوع التدقيق الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة وجود تباين بين دليل (FRC) ودليل البنك المركزي العراقي، وان الشركات العراقية بحاجة الى بذل المزيد من الجهود للارتقاء بواقع لجان التدقيق فيها ومن توصيات هذه الدراسة تطوير دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف (الي حين اصدار دليل خاص بلجان التدقيق)، وذلك من خلال اضافة قسم خاص لموضوع التدقيق المشترك، بحيث يمكن اجراء التغييرات عليها دون ان تؤثر علي باقي محتويات الدليل.

2. **دراسة (Faozi, 2021)** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة التقارير المالية في بعض دول الخليج المختارة، وتهدف الدراسة إلى التحقق من هذه المشكلة باستخدام عينة من 98 شركة مدرجة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من(2015إلى 2018) ولتحقيق أهداف الدراسة تستخدم هذه الدراسة إجراء الإحصاءات الوصفية والارتباط وتحليل الانحدار لتقدير النتائج. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن خصائص لجنة التدقيق لها تأثير أكبر على الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة التقارير المالية مقارنة بآليات حوكمة الشركات الأخرى، ومن توصياتها ان هناك حاجة إلى إنشاء مجلس إشرافي لجودة التقارير المالية في المملكة العربية السعودية للإشراف على قضايا الامتثال لمعايير المحاسبة.
3. **دراسة (عابد,** 2018م) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الافصاح الاختياري وعلاقته بالأداء المالي للوحدات الاقتصادية، والتعرف على مدى التزام كل من قطاع المصارف وقطاع التأمين فى البورصة بتنفيذ شروط الافصاح الاختياري وفقاً لدليل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت إلى نتيجة عدم وجود اتفاق بين أصحاب الفكر المحاسبي على مفهوم موحد للإفصاح الاختياري ، ويرجع ذلك إلى اختلاف الهدف أو الغرض منه، وبلغت نسبة الافصاح الاختياري فى بورصة فلسطين 64.92% ، وأهم توصياتها هي ضرورة الاهتمام بالإفصاح الاختياري من قبل الشركات، وضرورة اهتمام الجهات الحكومية المشرفة على عمل البورصة فى فلسطين بعقد ندوات تعريفية بأهمية الافصاح الاختياري.
4. **دراسة (أبوزيد،** 2018م) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور لجان المراجعة الإشرافي على عملية إعداد القوائم المالية، وإبراز دور لجان المراجعة فى زيادة فاعلية المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية، ودراسة وتحليل أثر لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات بالقوائم المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات وقد شملت عينة الدراسة (50) موظف من بنكي النيل التجاري وأمدرمان الوطني، وتوصلت الدراسة لنتيجة بأن فعالية لجان المراجعة تعمل على زيادة مصداقية القوائم المالية، لما لها من دوراً مهم فى منع الغش والتلاعب فى البيانات المالية وتحريفات القوائم المالية، والاستقلالية الواجب توفرها فى أعضاء لجان المراجعة كأحد الخصائص المهنية الواجب توفرها تعمل على حماية المساهمين، وتساعد لجان المراجعة فى الشركات محل المراجعة على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، وأهم توصياتها ضرورة أن تمتد صلاحية لجنة المراجعة ليكون لها دوراً لتحقيق الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي، وضرورة أن يتضمن التقرير النهائي، والقوائم المالية المنشورة فى نهاية الفترة تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام.
5. **دراسة (Su weiling, 2017)** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة نظرية دورة حياة الشركات وكيف تتأثر بنشاط الشركات مع الافصاح الاختياري، ولتحقيق أهدافها أستخدم التحليل التجريبى لدراسة العلاقة بين الافصاح والقيمة المؤسسية, وقد شملت عينة الدراسة (13) شركة مدرجة ببورصة الصين من(2011-2015) مستخدماً برنامج SPSS الإحصائي، وتوصلت لنتيجة أنه ومع التطور السريع للاقتصاد الصيني وباعتبار المعلومات مورد نادر وثمين للحصول عليها جعل الحكومة والمستثمرين تزيد الاهتمام بأن تفصح الشركات المدرجة بالمعلومات الاختيارية أكثر من ذي قبل وهذا لتعزيز قيمة الشركات كقوة جديدة لصناعة المعلومات فى الصين، ومن توصياتها تشجيع الشركات المدرجة

بالإفصاح عن نشاطها ومعلوماتها عن المسؤولية الاجتماعية، وأن هذا الافصاح فى صالح الشركات، ويجب على السلطات المنظمة للسوق المالي الصيني تعزيز الإشراف على جودة الافصاح الاختياري للشركات المدرجة.

6. **دراسة (Zelenyuk, 2017)** هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة فى النقاش الدائر حول ما إذا كان الافصاح الاختياري يضر أو يفيد الأسواق المالية، وتقوم الدراسة بجمع بيانات عن الشركات وتقوم بالإفصاح عن ما هو أكثر من المعلومات التنظيمية المطلوبة بشأن قدرة رأس المال فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام 2014م ولتحقيق أهدافها استخدمت الدراسة تحليل المحتوى وقد شملت عينة الدراسة (70) شركة منها (40) تستوفى شروط الافصاح الاختياري، وتم تجميع بيانات تلك الشركات من تقارير الشركات القابضة، وتوصلت لنتيجة أنه يوجد نظرة سلبية بشكل عام عن الافصاح الا من قبل الشركات، وكذلك تأثير الافصاح الاختياري يزيد بشكل إيجابي من القروض التجارية والصناعية والسكنية، أيضاً الافصاح الاختياري يزيد نسب رأس المال اختياري من 10.3% الى 10.6% خلال الافصاح مما يوفر على الشركات 50 مليار دولار في الأصول، ومن توصياتها يجب أن تفصح الشركات اختياريا عن أكثر المعلومات المطلوبة عن رؤوس أموالها لتحقق نمو فى القروض، كذلك تحسين حوكمة الشركات يُمكن من زيادة الإقراض وهى وظيفة المصارف.
7. **دراسة (Alzharani, 2015)** هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق ومخاطر أنشطة الإدارة ولجنة التدقيق فى الشركات الصناعية المدرجة فى بورصة السعودية، ولتحقيق أهدافها استخدمت تحليل المحتوى من الفترة (2007-2011م) وقد شملت عينة الدراسة تقارير لجنة التدقيق من التقارير السنوية للشركات المدرجة فى البورصة لمدة (5) سنوات، وتوصلت لنتيجة بأن الشركات الصناعية التي تتمتع بمزيد من الاستقلالية والحجم الكبير من المرجح أن يدمج الخبراء الماليون ولجان التدقيق المحترفة فى وظائف إدارة المخاطر ولجنة التدقيق حيث لم تقم هذه الشركات بأنشاء لجان إدارة المخاطر المستقلة بذاتها و بالتالي دمج إدارة المخاطر ومهام لجنة التدقيق يرتبط ارتباطاً إيجابياً فقط مع حجم لجنة التدقيق، ومن توصياتها اتخاذ القرارات المتعلقة بالسندات وتقيمها وسعر الفائدة وجميع القرارات الأخرى المتعلقة بالاستثمار فى سوق المملكة العربية السعودية.
8. **دراسة (Madi, 2014)** هدفت الدراسة الي بيان أثر خصائص لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري للشركات الماليزية المدرجة، ولتحقيق أهدافها استخدم تحليل المحتوى, وقد شملت عينة الدراسة (146) شركة ماليزية مدرجة فى العام (2009)، وتوصلت لنتيجة أن استقلالية لجنة التدقيق وحجم وعدد أعضاء مجلس الإدارة له تأثير كبير على الافصاح الاختياري للشركات، أما الخبرة المالية وعدد اجتماعات المديرين فى لجنة التدقيق ليس له تأثير كبير على الافصاح الاختياري للشركات، وأن لجنة التدقيق تلعب دوراً رئيساً فى الإشراف على عمليات الافصاح للشركات، ومن توصياتها أن البحوث المستقبلية يمكن أن تدرس خصائص أخرى من الاتجاهات المتعددة مثل نوع الجنس، وحيازة المدير، وجنسية المدراء، وجميع نتائج تلك الدراسة يستند تطبيقها فى السوق الماليزي وبالتالي يوجد قيود على تطبيق نتائج تلك الدراسة فى البلدان الأخرى.

1.7 التعليق علي الدراسات السابقة:

1. مستوى الافصاح فى فلسطين فى درجاته المتوسطة 64.92% وهذا فى دراسة عابد 2018م. وعرض خصائص لجان التدقيق وتحليل المقومات الأساسية التى ينطوي عليها مفهوم تلك اللجان بأن تتمتع بالاستقلالية، والدراسات المحلية والعربية فى معظمها استخدمت تحليل المحتوى، وعدد قليل منها استخدمت الاستبانة والمقابلة.
2. أكدت الدراسات السابقة أن الافصاح الاختياري يؤدي للثقة بالتقارير المالية المنشورة وهناك دور للنسب والتحليلات المالية التى لها دور أكثر فعالية فى تعزيز الثقة.
4. فى دراسة (Kartal, 2018) من تركيا فقد تأثر كثيراً بقانون أوكسلي الذي اقره الكونجرس الأمريكي ووقع عليه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج الابن عام 2002م وأشارت أنه يجب أن يتم وضع دليل يحتوي على أفضل الممارسات للجان التدقيق ومن توصياتها تقييم أداء لجان التدقيق من قبل طرف ثالث المساهمين أو مجلس الإدارة.

5. وفى دراسة أخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية 2017م توصلت إلى أن الافصاح يفيد ولا يضر يؤدى إلى نمو فى نسبة القروض والتي هي الوظيفة الرئيسية للمصارف وتخفيض تكلفة رأس المال بالمقارنة بالمصارف التي لا يكون لديها إفصاح وتبين الدراسة ارتفاع رأس المال من 10.3% الى 10.6% بسبب الافصاح الاختباري مما يوفر إجمالي أصول حوالي 50 مليار دولار.
6. تميزت الدراسات الأجنبية بأنها تناولت الافصاح الإلكتروني مثل دراسة weiling and xin, (2017) فى الصين بأن الافصاح بدأ ينافس شركات تكنولوجيا المعلومات حيث اعتبرت المعلومة هى المورد النادر وأعطى المزيد من الاهتمام من قبل الحكومة فى الصين بأن تكشف الشركات المدرجة للمعلومات أكثر من ذي قبل وهذا لتعزيز قيمة الشركات وبينت الدراسة بأن جودة الافصاح هو المطلوب وليس الافصاح فقط حيث ليس كل إفصاح حقيقي وهذا ما غفلت عنه الدراسات المحلية والعربية.

8. الاطار العملي للدراسة

- **منهج الدراسة (تحليل المحتوى):**

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد على تحليل المحتوى للتقارير المالية المنشورة لشركات التأمين المدرجة من خلال الرجوع إلى ما جاء فى الدراسات السابقة، والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ولقياس الافصاح الاختياري، وذلك من خلال إجراء مسح على مكونات الافصاح الاختياري والتى اتفقت وأجمعت الدراسات السابقة على أنها (49) مكون إفصاح طوعي تتناسب مع البيئة الفلسطينية، وعرضها على التقارير المالية لشركات التأمين الفلسطينية المدرجة بحيث إذا يوجد إفصاح طوعي فى التقارير المالية يتخذ رقم (1) واذا لا يوجد إفصاح يأخذ الرقم (0) ومن ثم تطبيق هذا النموذج على التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين للأوراق المالية من عام 2015م إلى 2021 وهى (54) تقرير.

أما الجانب التطبيقي من هذه الدراسة فقد أُستخدم المنهج الكمي من خلال السلاسل الزمنية من العام 2015م إلى العام2021م للـــــ (7) شركات تأمين المدرجة والتي تمثل مجتمع هذه الدراسة وبياناتها وبالتالي بناءً على الاطلاع على البيانات السابقة نستطيع أن نختبر فرضيات الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلاتنا فى تلك الدراسة وهي تأثير المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة التدقيق) على المتغير التابع (الافصاح الاختياري)، مطبقاً ذلك على برنامج SPSS للتحليل الإحصائي لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

- **مجتمع، وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين المسجلة فى بورصة فلسطين للأوراق المالية وبلغ عددهم (7) شركة تأمين.

جدول (3): جدول يوضح مجتمع وعينة الدراسة

م	اسم المصرف	الرمز	التقارير المنشورة من 2015 -2021	المصدر
1	الوطنية للتأمين	NIC	نعم	موقع البورصة، 2022م
2	ترست للتأمين	TRUST	نعم	
3	فلسطين للتامين	PICO	نعم	
4	العالمية المتحدة للتامين	GUI	نعم	
5	تكافل للتامين	TIC	نعم	
6	الاهلية للتامين	AIG	نعم	
7	المشرق للتأمين	MIC	نعم	
المسجلة		7	%100	
المستبعدة		0	%0	
مجتمع الدراسة		7	%100	
عدد مشاهدات التقارير			7 سنوات * 7شركة=49تقرير	

المصدر: (إعداد الباحثان).

- **قياس المتغير التابع: الافصاح الاختياري: ويرمز له بالرمز (VDIND).**

مؤشر الافصاح الاختياري.(Alfraih & Almutaw, 2017)

جدول (4) مستوى مؤشر الافصاح الاختياري

المعلومات الطوعية (الاختيارية) لشركات التأمين الفلسطينية لسنة 2015 الي 2021									
	المكونات الاختيارية (الطوعية) للافصاح ال49	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	اجمالي مستوى الافصاح الطوعي
أولا:	معلومات عامة عن البيئة المحيطة:1-3	76%	76%	71%	71%	71%	71%	71%	72%
ثانياً	معلومات عامة عن الشركات:4-5	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
ثالثاً	معلومات وإستراتيجية محددة للشركات:6-7	86%	86%	86%	86%	86%	86%	86%	86%
رابعاً	معلومات متعلقة بالمستثمرين وعلاقات المستثمرين:8-13	81%	81%	83%	83%	83%	83%	83%	82%
خامساً	الأداء المالي للشركة والتوقعات المستقبلية:14-18	54%	54%	69%	69%	69%	69%	69%	65%
سادساً	معلومات تطلعية:19-22	61%	61%	75%	75%	75%	75%	75%	71%
سابعاً	معلومات عن حوكمة الشركات:23-49	79%	79%	75%	75%	75%	75%	75%	**76%**
(أ)	معلومات عن مجلس الإدارة:	90%	90%	83%	83%	83%	83%	83%	85%
(ب)	معلومات عن الإدارة العليا:	89%	89%	89%	89%	89%	89%	89%	89%
(ج)	المعلومات الإجتماعية والبيئية للشركات:	80%	80%	71%	71%	71%	71%	71%	74%
(د)	إشراك المجتمع المحلي والمعلومات البيئية:	64%	64%	54%	54%	54%	54%	54%	57%
(هـ)	معلومات المنتج / الخدمة:	71%	71%	77%	77%	77%	77%	77%	75%

اولًا: معلومات عن البيئة المحيطة/ المكون من (4) نقطة، أن شركات التأمين فى مجتمع هذه الدراسة تفصح بنسبة **72%** فقط، ويعزى ذلك أن معظم شركات التأمين المدرجة فى تقاريرها المنشورة على موقع البورصة من العام 2015 إلى العام 2021 تفصح بنسب كبيرة فيما يخص النظرة العامة للاقتصاد، وما يخص هذه الصناعة، بينما ما يتعلق بالمعلومات والتطورات السياسية تتحفظ بعض الشركات عن هذا الافصاح لحساسية عملها داخل فلسطين المحتلة.

ثانيًا: معلومات عامة عن الشركات/ المكون من (4-5) نقطة، أن شركات التأمين فى مجتمع هذه الدراسة تفصح بنسبة **100%** فقط، ويعزى ذلك أن معظم شركات التأمين المدرجة فى تقاريرها المنشورة على موقع البورصة من العام 2015 إلى العام 2021 تفصح بنسب كبيرة عن النبذة التاريخية، ووصف الهيكل التنظيمي لها، لما لها مردود ايجابي وصدى لأصحاب المصلحة، وايصال رسالة للمستثمرين لطمأنتهم، بأن من هم في الهيكل التنظيمي قادرين على رعاية مصالهم، لذلك تجد ان هذا المكون نتيجة افصاحة كبيرة جدا.

ثالثًا: معلومات واستراتيجية محددة للشركات/ المكون من (6-7) نقطة، أن شركات التأمين فى مجتمع هذه الدراسة تفصح بنسبة86% فقط، ويعزى ذلك أن معظم شركات التأمين المدرجة فى تقاريرها المنشورة على موقع البورصة من العام 2015 إلى العام 2021 تفصح عن الاستراتيجية واهداف الشركة بنسب كبيرة، وذلك ان هذه المعلومات مهمة لاي شركة، بأن اهدافها واضحة وقابلة للتحقق وتقوم الشركة بالإفصاح عنها لتحقيقها، بينما الوضع التنافسي للشركات الافصاح عنه اقل وهذا اثر علي نسبة المكون في البند ثالثا، لعوامل منها المنافسة الشديدة بين الشركات.

رابعاً: معلومات متعلقة بالمستثمرين وعلاقات المستثمرين/ المكون من (8-13) نقطة، أن شركات التأمين فى مجتمع هذه الدراسة تفصح بنسبة**82%** فقط، ويعزى ذلك أن معظم شركات التأمين المدرجة فى تقاريرها المنشورة على موقع البورصة من العام 2015 إلى العام 2021 تفصح عن القيمة السوقية، واتجاه السهم، وسعر السهم في نهاية العام لتحقيق تعليمات البورصة بهذا الشأن حيث الافصاح في هذا المكون يجب ان يكون مكتملا، لاسيما ان من شروط ادراج الشركات في البورصة هو الافصاح عن هذه البيانات،

بينما الذي اثر علي النسبة في البند رابعا هو الافصاح عن التوزيع الجغرافي للمساهمين حيث ان بعض الشركات لم تفصح عن كبار المساهمين جغرافيا مما اثر في نسبة المكون، وهذا يعود لان الافصاح فيه اختياريا.

خامسًا: الاداء المالي للشركات والتوقعات المستقبلية/ المكون من (14-18) نقطة، أن شركات التأمين فى مجتمع هذه الدراسة تفصح بنسبة**65%** فقط، ويعزى ذلك أن معظم شركات التأمين المدرجة فى تقاريرها المنشورة على موقع البورصة من العام 2015 إلى العام 2021 تفصح عن نسب الربحية، ونسب السيولة، والرافعة المالية بشكل كبير وذلك لتحقيق مطالب وتعليمات البورصة الفلسطينية، بينما الافصاح عن معلومات عن توزيع ارباح، فلم تشر بعض الشركات لهذا المكون نتيجة ان بعضها يعمل علي احتجاز الارباح لسنوات قادمة، وذلك يعود لمجلس المساهمين لكل شركة تأمين علي حدا.

سادسًا: معلومات تطلعية/ المكون من (19-22) نقطة، أن شركات التأمين فى مجتمع هذه الدراسة تفصح بنسبة**71%** فقط، ويعزى ذلك أن معظم شركات التأمين المدرجة فى تقاريرها المنشورة على موقع البورصة من العام 2015 إلى العام 2021 تفصح عن الايرادات وتوقعات الارباح التنبؤ بها، والتخطيط لتقديم خدمات اخرى، والنفقات الرأسمالية المخطط لها، فهي متوسطة، ومنخفضة في بعض الشركات، لأسباب انها معلومات اختيارية، وغير ملزمة للنشر، بالإضافة الي ان هذه التوقعات لا تستطيع اغلب الشركات ان تقوم بنشرها والاعلان عنها منها ما هوم متعلق بالمنافسة، وما هوم متعلق الظروف المحيطة بتلك الصناعة داخل الاراضي الفلسطينية الغير مستقرة سياسيا او اقتصاديا، وفي السنوات 2020م و2021م ما بتعلق بجائحة كورونا، و شكل شبه تام في قطاع الشركات في العالم وفلسطين.

سابعًا: معلومات عن الحوكمة/ المكون من (23-49) نقطة، أن شركات التأمين فى مجتمع هذه الدراسة تفصح بنسبة **76%** فقط، ويعزى ذلك أن معظم شركات التأمين المدرجة فى تقاريرها المنشورة على موقع البورصة من العام 2015 إلى العام 2021 بالإفصاح عن هذا المكون كما يلي

(أ) معلومات عن مجلس الادارة: بنسبة 85% وهي اسم المديرين، والتعليم، والمؤهل المهني للمديرين التنفيذيين، والافصاح عن خبرة اعمال المديرين غير التنفيذيين والخبرة التجارية ومراكز يشغلها المديريين، فكانت الافصاحات فيها كبيرة حيث هذه المعلومات تهم اصحاب المصالح، حيث الادارة كلما كانت قوية ولها باع في الاقتصاد زاد طمأنة المستثمرين للدخول فيها والاقبال على شراء اسهمها وبالتالي زيادة سعر السهم والارباح كذلك.

(ب) معلومات عن الادارة العليا بنسبة 89% وهي اسماء الادارة العليا، والتعليم والمؤهلات العلمية، فكان الافصاح فيها معقولا، بينما الافصاح عن مكون مراكز تحتفظ بها الادارة العليا لم يكن الافصاح فيها كافيا وذلك يعود لقواعد الحوكمة في فلسطين حيث تتعارض تلك الامور معها لا سيما ان مجالس الادارة لديها لجان تابعه لها تقوم بتنفيذ ورقابة سياساتها.

(ج) المعلومات الاجتماعية والبيئية: بنسبة 74% منها سياسات التوظيف، وعدد ومكافأت الموظفين، ونسبة العاملين في فلسطين، فبعض الشركات لم تفصح نهائيا عنها، المعلومات التي تخص السلامة العامة للموظفين فكانت الافصاحات فيها معقولة في السنوات 2020م و2021م لا سيما بعد الحجر الصحي نتيجة جائحة كورونا.

(د) معلومات عن اشراك المجتمع المحلي والمعلومات البيئية، بنسبة 57% الافصاح في هذا المكون يلاحظ انه منخفض جدا، ويعزو ذلك لعدم اهتمام منطقتنا بهذه الافصاحات، لا سيما انها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، والمعلومات البيئية، الا انه في المعلومات المتعلقة بالبرامج التعليمية، والحملات الصحية، والتبرعات فكانت كبيرة خلال سنوات جائحة كورونا.

(ه) معلومات عن المنتج/ الخدمة بنسبة 75% الافصاح في هذا المكون وهو معلومات عن وصف شبكة التسويق، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، والحصول على جوائز، فكانت بشكل متفاوت بين شركات التأمين، فمن تحصل على جائزة، يقوم بالإفصاح كنوع من الترويج، وكمعلومات يقدمها لأصحاب المصلحة بأن الامور تسير كما يجب وحسب خطة مجلس الادارة لتلك الشركة، وفيما يخص دعم الاقتصاد الوطني فهي مسؤولية اجتماعية بالنسبة لتلك الشركات، من خلا المساهمة في تنفيذ بعض المشاريع، والبنية التحتية للدولة.

- اختبار الفرضيات والمناقشة:

لغرض الاختبار تم تصميم النماذج بحيث تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وتم اختبار نماذج الانحدار على مستوى مجتمع الدراسة ككل، والحكم الحيادي هو:

- إذا كانت (Sig < 5%) يتم قبول الفرضية H0. (لا توجد علاقة).
- إذا كانت (Sig > 5%) يتم قبول الفرضية H1. (توجد علاقة).

جدول (5) الانحدار المتعدد

خصائص اللجنة	الافصاح الاختياري		
	Coefficients	T	sig
حجم لجنة التدقيق	-.324-	-3.801-	.000
استقلالية عضو اللجنة	.110	1.403	.168
الخبرة المالية لعضو اللجنة	-.126	-1.720-	.093
التأهيل المهني لعضو اللجنة	.580	6.682	.000
عدد اجتماعات اعضاء اللجنة	.241	2.985	.005

Adjusted R Square	75.5%
F	30.536
Sig	.000

ولاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل نماذج الانحدار بين خصائص لجنة التدقيق، والافصاح الاختياري، كما يبين نتائج تحليل اختبار انوفا لاختبار معنوية الانحدار ان قيمة sig (0.000) وهي اقل من (0.01) وبالتالي نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل وهو ان الانحدار معنوي وبالتالي يوجد تأثير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ونستطيع التنبؤ بالمتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة، وقدرة نموذج الانحدار على تفسيره جيدة من التغيرات في المتغير التابع من خلال قيمة (R) حيث يستطيع نموذج الانحدار تفسير(0.76) ويعزو الباحثان هذا الى قوة تأثير خصائص لجنة التدقيق على زيادة الافصاح الاختياري في شركات التأمين المدرجة في البورصة الفلسطينية من العام 2015م الي العام 2021م.

الفرضية الرئيسة الأولى:

يبين الجدول رقم (5) أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لمستوى شركات التأمين المدرجة من الفترة 2015م الي الفترة 2021م لان قيمة sig أقل من (0.05). وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، ويعزى ذلك أن العلاقة B=-0.324 وبالتالي الاشارة سالبة للدلالة ان العلاقة عكسية بين حجم أعضاء لجنة التدقيق والافصاح الاختياري من شأنه اعاقة إتخاذ قرارات من شأنها زيادة الافصاح الاختياري، وبالتالي زيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق قد يؤدي إلى نتائج عكسية، لاسيما ان ثقافة الافصاح الاختياري يحتاج الي ارادة قوية لدى الاعضاء ونتيجة لهذا فأن الارادة مرتبطة بمتخذي القرارات وهي مجالس الادارة لتلك الشركات، وهذه الفرضية تتفق مع كلا من (Madi et al., 2014. & Hanen, 2016. & Solikhah, 2020. & Buallay, 2018) ، و(حمدان، ومشتهى، 2011) ، و (أحمد، 2011). وتختلف مع كلا من (Kaabi et al., 2018)، و(حسين، 2015) (السرطاوي واخرون، 2013)، و(عرفة ومليجي2013).

الفرضية الرئيسة الثانية:

يبين الجدول رقم (5) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاستقلالية عضو لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لمستوى شركات التأمين المدرجة من الفترة 2015م الي الفترة 2021م لان قيمة sig أكبر من (0.05). وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية، ويعزى ذلك أن الزيادة فى عدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين هي زيادة ليس لها أي تأثير مع وجود إدارة تنفيذية تتبع مجلس الإدارة وتنفذ القرارات الموكلة لها بالإضافة إلى أن حجم الملكية لهذه الشركات هو فى يد مجموعة صغيرة وبالتالي الاستقلالية فى لجان التدقيق هي صورية فيما يخص الافصاح الاختياري، وهذه الفرضية تتفق مع كلا من (Mahmudi and Nurhayati,2015) و(حسين، 2015م) (حمدان، واخرون، 2012) (شبيطة، الشطناوي 2019). وتختلف مع كلا من (Poretti, 2018)، و(Madi et al., 2014)، و(Solikhah, 2020)، و(Vitolla, 2020)، و(السرطاوي واخرون، 2013)، و(أحمد، 2011).

الفرضية الرئيسة الثالثة:

يبين الجدول رقم (5) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لخبرة عضو لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لمستوى شركات التأمين المدرجة من الفترة 2015م الي الفترة 2021م لان قيمة sig أكبر من (0.05). وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية، ويعزى ذلك أن خبرة أعضاء لجنة التدقيق لم تكن تؤثر على زيادة الافصاح الاختياري، لا سيما أن معظم شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين هى شركات عائلية، بالتالي الدور التي تلعبة شركات التأمين وفي ظل العولمة والثورة في عالم الاتصالات والانترنت، وتفشي جائحة كورونا فكل المعلومات الاختيارية مطلوبة في تلك التقارير ويبحث عنها اصحاب المصالح وهذا ما لم يفهمه اصحاب الخبرة في لجان التدقيق، وهذه الفرضية تتفق مع كلا من (Madi et al., 2014)، و (Inaam, et., al., 2012)، و(Kaabi et al., 2018)، و(اسماعيل، 2014م)، و(حمدان واخرون،2012)، و(أبو الهيجا و الحايك، 2012). وتختلف مع كلا من(Zalata, 2018)، و(Felo, et. Al., 2003) ، و(Buallay, 2018) ، و (احمد، 2011م) ، و(قراقيش، 2009م).

الفرضية الرئيسة الرابعة:

يبين الجدول رقم (5) أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتأهيل عضو لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لمستوى شركات التأمين المدرجة من الفترة 2015م الي الفترة 2021م لان قيمة sig أقل من (0.05). وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، ويعزى ذلك أن العلاقة B=0.580 وبالتالي الاشارة موجبة للدلالة ان العلاقة طردية، فأعضاء لجنة التدقيق الذين يمتلكون مهارات محاسبية يكونون قادرين على طرح الأسئلة الصحيحة وفهم الإجابات، والتي بدورها يمكن أن تكون السبب وراء النتائج المهمة لهذه الدراسة بأن العضو المؤهل بالشهادات المحاسبية والمالية هو القادر علي الفهم الصحيح لأهمية الافصاح الاختياري حيث لديه القدرة علي التحليل المنطقي والسليم ودراسة المستجدات لا سيما الثورة المعلوماتية التي لابد وان يكون لها الاثر الكبير على اداء الشركات لا سيما في السنوات الاخيرة مستجدات من قبيل كورونا فكل المعلومات غير المالية مطلوبة لأصحاب المصالح، ما جعل العضو المؤهل ان يتنبأ بتلك المطلوبات لأصحابها وبالتالي تزويد تلك التقارير بما يهم من معلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية، وزيادتها في التقارير المالية المنشورة لتلك الشركات، وهذه الفرضية تتفق مع كلا من (Hanen, 2016)، و(Buallay, 2018)، و(شبيطة، الشطناوي، 2019). وتختلف مع كلا من Kaabi et al., 2018)، و (Taliyang, S. M., & Jusop, M. 2011).

الفرضية الرئيسة الخامسة:

يبين الجدول رقم (5) أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعدد اجتماعات اعضاء لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لمستوى شركات التأمين المدرجة من الفترة 2015م الي الفترة 2021م لان قيمة sig أقل من (0.05). وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، ويعزى ذلك أن العلاقة B=0.241وبالتالي العلاقة موجبة للدلالة على أن العلاقة بين عد اجتماعات لجنة التدقيق والافصاح الاختياري علاقة طردية، أي أنه كلما زاد عدد اجتماعات لجنة التدقيق زاد الافصاح الاختياري، ويعزى ذلك أن عدد الاجتماعات يكون له أثر على زيادة الافصاح الاختياري فى التقارير المالية لأن هذه

الاجتماعات تكون لأمور تهم زيادة الافصاح الاختياري للشركات، وبالتالي الافصاح الاختياري يكون ضمن أولويات المجتمعين لما له أهمية في زيادة ثقة المستثمرين والمساهمين على حد سواء، وله علاقة إيجابية لزيادة سعر السهم، وهذه الفرضية تتفق مع كلا من (Hanen, 2016) ، و(Solikhah, 2020)، و(Taliyang, S. M., & Jusop, M. 2011) ، و(حسين, 2015). وتختلف مع كلا من (Madi et al., 2014) ، و(السرطاوي واخرون، 2013) (احمد، 2011م)، و (Kaabi et al., 2018)، و(محمد شبيطة، الشطناوي 2019).

9. الخاتمة

أولاً: النتائج

نتائج الفرضية الأولى:

أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم أعضاء لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، تتمثل في الأسباب الآتية:

- أن متوسط عدد أعضاء لجنة التدقيق لدى شركات التأمين الفلسطينية المدرجة بلغ (3) أعضاء مما يعني التزام الشركات المدرجة بالتعليمات، والتشريعات والقوانين الفلسطينية، بأن يكون حجم لجنة التدقيق لا يقل عن ثلاثة أعضاء.
- مع هذا العدد نرى ان نسبة الخبرة المالية فيما بينهم (87%) والمؤهل العلمي (76%) لدى شركات التأمين الفلسطينية المدرجة، مما مشروطا أن العضو يجب ان يكون لديه المؤهل العلمي والخبرة المالية، مما يؤثر ايجابا على حجم الافصاح الاختياري.
- ان الاعضاء المستقلين في لجنة التدقيق بلغ (74%) لدى شركات التأمين الفلسطينية المدرجة، وهذا يلعب دورا كبيرا في زيادة الافصاح الاختياري، حيث لا يكون ضغوطات على أعضاء اللجنة بالتغاضي عن الاهتمام بالإفصاح الاختياري لاعتباره من المعلومات التي تهم فئة الادارة العليا، وهذا يتماشى ونظرية الوكالة واصحاب المصلحة.

نتائج الفرضية الثانية:

أثبتت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لشركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين، تتمثل في الأسباب الآتية:

- أن هذه الاستقلالية هي صورية فيما يخص الافصاح الاختياري فى ظل العلاقات العائلية في شركات التأمين الفلسطينية المدرجة.
- ان استقلالية أعضاء لجنة التدقيق للإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لها تأثير سلبي على مستوى الافصاح الاختياري، ويرجع ذلك لطلب أعضاء مجلس الادارة من عضو لجنة التدقيق، بعدم الافصاح غير المالي فيما يخص الافصاح الاختياري، أن هذه المعلومات تضر أكثر ما تنفع وتعتبر من المعلومات المنافسة.

نتائج الفرضية الثالثة:

أثبتت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لشركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين، تتمثل في الأسباب الآتية:

- أن أصحاب هذه الخبرة ليس على اطلاع كافي بمدى أهمية الافصاح الاختياري، ويعتقدون خطأ اعتباره هذه المعلومات طواعية، ولا تمثل اهمية كبيرة لأصحاب المصالح، ولا تكون من المعلومات ذات الاهمية.
- ان لعضو لجنة التدقيق التي لديه الخبرة المالية بالإفصاح الاختياري التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية، تعطي اشارة وانطباعا ايجابيا عن سلوك تلك الشركات في سوق رأس المال، تماشيا مع نظرية الاشارة واصحاب المصالح، وهو ما جهله اصحاب الخبرة في تلك الدارسة.

نتائج الفرضية الرابعة:

أثبتت الدراسة الي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتأهيل العلمي والمهني لأعضاء لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لشركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين، تتمثل في الأسباب الآتية:

- ان هذا يتفق واغلب الدراسات السابقة بأن التأهيل العلمي له تأثير كبير على زيادة الافصاح الاختياري.
- لا سيما ان اصحاب المؤهلات على دراية كبيرة بالعوامل التي تؤثر على قيمة الشركات، وخاصة المعلومات الاختيارية في التقارير المالية، هي التي يبحث عنها المستثمرون واصحاب المصالح.
- أن عضو لجنة التدقيق الذي يحمل مؤهل علمي ومهني قادر علي تحليل البيانات، والمعلومات، والتأكد من مردود الافصاح غير المالي في التقارير المالية، وبالتالي القدرة على التحليل السليم، وتقديم المعلومات السليمة لمتخذي القرار من اعضاء مجلس الادارة.

نتائج الفرضية الخامسة:

أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق على الافصاح الاختياري لشركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين، تتمثل في الأسباب الآتية:

- ان اجتماعات اعضاء اللجنة عقدت لمناقشة قضايا تهم زيادة الافصاح الاختياري.
- ان اغلب لجان التدقيق في الشركات الفلسطينية المدرجة، لديهم مؤهل محاسبي خبرة مالية كبيرة، تجعلهم يتداركوا أهمية الافصاح عن المعلومات غير المالية من قبيل الافصاح الاختياري في اجتماعاتهم.
- ان الهدف من الاجتماعات لأعضاء لجنة التدقيق، كان لتنفيذ خطة مجلس الادرة لزيادة الافصاح غير المالي الاختياري، لا سيما بعد جائحة كورونا.
- ومن نتائج هذه الدراسة يتضح أن ثلاثة من خصائص لجنة التدقيق لا تؤثر على الافصاح الاختياري، هي (حجم اللجنة، والاستقلالية، والخبرة المالية). أما خصائص (المؤهل العلمي، وعد الاجتماعات) لهما تأثير على الافصاح الاختياري. علما ان نسبة الافصاح الاختياري لعينة الدراسة بلغ (77%).

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج فقد توصل الباحثان إلى التوصيات التالية:

1.ضرورة ان يقوم سوق فلسطين للأوراق المالية، بإجبار الشركات الفلسطينية المدرجة، بأن يكون لديها لجان تدقيق بعدد لا يقل عن (3) أعضاء على ان يكون أحدهم على الاقل مسؤوليته الاشراف علي زيادة الافصاح الاختياري في التقارير المالية.

2.على سوق فلسطين للأوراق المالية إلزام الشركات بضرورة أن يكون عضو لجنة التدقيق من حملة الشهادات المالية والمحاسبية.

3.على مجالس الادارة في الشركات الفلسطينية المدرجة، تعيين اعضاء في لجان التدقيق ليس لهم صلة قرابة او مصلحة مع المدراء التنفيذيين، وعلى مجلس الادارة عدم التدخل في عمل اعضاء اللجنة وبالتالي يجب توافر الاستقلالية لعضو لجنة التدقيق.

4.ضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية، بالطلب من الشركات المدرجة، وهذا يتماشى مع نظرية اصحاب المصلحة، مما يخفض تكاليف الوكالة، بأن يكون في عضوية لجان التدقيق، من لديهم الخبرة المالية والمحاسبية، والاستقلالية، لزيادة الافصاح الاختياري، في التقارير المالية المنشورة في موقع بورصة فلسطين.

5.على ادارة الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية، اطلاع المساهمين على مدى أهمية أن يكون في عضوية لجان التدقيق مما لديهم الخبرة المالية الكافية، لأنهم القادرين على الاشراف علي زيادة المعلومات غير المالية في التقارير المالية لما لها مردود مادي ومباشر على قيمة الشركات.

6.يتعين على هيئة سوق فلسطين للأوراق المالية، العمل بموجب القوانين، واللوائح الصادرة بخصوص عدد أعضاء لجنة التدقيق، ليس هو المعيار الوحيد وانما يكون شرط العضوية الخبرة، والمؤهل العلمي.

7.من خلال دليل الحوكمة في فلسطين "قواعد حوكمة الشركات"، لم تكن نصوصه واضحة وملزمة بخصوص عضوية لجنة التدقيق، وعليه نوصى من خلال نتائج هذه الدراسة بأن من شروط قبول تشكيل لجان التدقيق، ان يكون في عضوية تلك اللجان، الخبرة المالية، والاستقلالية.

8.على بورصة فلسطين للأوراق المالية، حث ادارة شركات التأمين المدرجة، زيادة وسائل الافصاح الاختياري، بحيث يكون تقرير مرفق بتفاصيل الافصاحات الاختيارية، ولا يكتفى بذكرها بشكل مقتضب في التقارير المالية المنشورة.

9.على ادارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حث اعضاء لجان التدقيق على مواكبة التطورات المتلاحقة في مجال الشفافية، والافصاح الاختياري خاصة مع الثورة الكبيرة في مجال الاتصالات والانترنت، والاعتماد على التقارير الالكترونية، والعمل عن بعد.

10.على ادارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ضرورة زيادة عدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق، لمناقشة زيادة الافصاح الاختياري ويكون من اولويات اعضاء اللجنة في اجتماعاتهم لانه يزيد من ارباح الشركات حسب الدراسات السابقة.

11.على الجامعات الفلسطينية ضرورة الاهتمام بالإفصاح الاختياري، وتدريسه فى المساقات المحاسبية لديها، وأن تعم ثقافة الاهتمام بالإفصاح الاختياري لاسيما ان الاتجاه في عصرنا هذا الي التكنولوجيا وثورة المعلومات، وناهيك عن جائحة كورونا التي من المؤكد ان الشركات على مستوى فلسطين تأثرت كثيرا بتداعياتها.

10.المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو الهيجاء، محمد فوزي، والحايك، احمد فيصل خالد. (2012). خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20 (2)، 439-463.
2. أبو زيد، محمد مسند أبوذر. (2018م). لجان المراجعة ودورها فى زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية (دراسة حالة: بنك النيل التجاري وبنك أمدرمان الوطني). مجلة العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا العالمية. الخرطوم السودان،1 (2)،115-146.
3. أحمد، سامح محمد. (2011م). دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة فى تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية. *المجلة الأردنية، إدارة الأعمال، 153* (3141)،1-62.
4. إسماعيل، سامي يوسف محمد. (2014م). مدى مساهمة لجان المراجعة فى دعم وتعزيز استقلال المراجع الخارجي: دراسة تطبيقية على مكاتب وشركات التدقيق العاملة فى قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية – غزة، فلسطين.
5. إصميدة، خالد أبو راوي ميلاد. (2013م). دور الافصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الليبي (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
6. باسمة النعيمي. (2021). "لجان التدقيق من منظور الحوكمة المؤسسية للمصارف وامكانية تفعيل دورها في التدقيق المشترك (دراسة مقارنة)". المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز. العراق.
7. حسين، مهند سعدي أحمد. (2015م). أثر لجان التدقيق فى تحسين مستوى جودة الأرباح فى الشركات الصناعية المساهمة الأردنية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

8. حلس، سالم، وأبوريده، ماهر. (2014م). دور مجالس الإدارة فى تحسين أداء لجان: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة فى بورصة فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 23 (2)، 89-118.
9. حمدان، علام محمد، ومشتهى، صبري ماهر. (2010م). تأثير خصائص لجنة التدقيق على تحسين جودة التقارير المالية. المجلة العربية للمحاسبة، (بحث تحت النشر)، جامعة البحرين، البحرين.
10. حمدان، علام محمد، ومشتهى، صبري ماهر، وعواد، بهاء صبحي. (2012م) .دور لجان التدقيق فى إستمرارية الأرباح كدليل على جودتها. المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، 3 (8)،409 -433.
11. السرطاوي، وآخرون. (2013م). أثر لجان التدقيق فى الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العاملة. مجلة جامعة النجاح للعلوم الانسانية، 27(4)، 820-846.
12. سليمان، محمد مصطفى. (2006م). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة. ط1. الإسكندرية: الدار الجامعية.
13. شبيطة، فوزي محمد، الشطناوي، محمود حسن. (2019)."أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الاردنية: دراسة تطبيقية". مجلة الجامعة الاسلامية الدراسات الاقتصادية والادارية.
14. عابد، محمد. (2018م). أثر الافصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية فى بورصة فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،7(1) .16-29.
15. عبد الجليل، توفيق، وأبو نصار، محمد. (2014). العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح الاختياري فى التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية-الأردن المجلد،41 326-342 (2),.
16. عبد الله، انتصار حسين على. (2016م). لجان المراجعة فى ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة المصارف السودانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان.
17. عبد الله، عبد الرحمن. (2017م). ركائز الضبط المؤسسي ودورها فى زيادة مستوي الافصاح الاختياري. بحث ميداني على عينة من المصارف السودانية، مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين،7(28)، 6228-1858.
18. عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد. (2008م). العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الافصاح الاختياري فى التقارير السنوية: دراسة اختبارية فى البيئة المصرية .مجلة البحوث التجارية التى تصدرها كلية التجارة بجامعة الزقازيق، 30(1)، 429-498.
19. عناني، عبد الله. (2017م). دور لجنة التدقيق فى دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات. مجلة الباحث الإقتصادي،7(7)، 240-258.
20. العودة الله، علاء. (2010م). دور لجان المراجعة فى تعزيز استقلالية مراجع الحسابات الخارجي فى سورية (دراسة ميدانية) (ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
21. قراقيش، سائد زكي عطا. (2009م). تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة فى بورصة عمان (رسالة دكتوراه غير منشورة). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
22. مشتهى، صبري ماهر صبري. (2008م). "تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان" (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
23. نصر، عرفة، ومجدي مليجي، (2013)، إثر جودة لجان المراجعة على مستوى الافصاح الاختياري في الشركات السعودية- دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الادارة العامة- معهد الادارة العامة،46 = 1:(1)54.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abdullatif, M., Ghanayem, H., Ahmad-Amin, R., Al-shelleh, S., & Sharaiha, L. (2015). The performance of audit committees in Jordanian public listed companies. *Corporate Ownership and Control, 13*(1), 762-773.
2. Ahmed Haji, A., & Mohd Ghazali, N. A. (2013). A longitudinal examination of intellectual capital disclosures and corporate governance attributes in Malaysia. *Asian Review of Accounting, 21*(1), 27-52.
3. Akhtaruddin, M., & Haron, H. (2010). Board ownership, audit committees' effectiveness and corporate voluntary disclosures. *Asian Review of Accounting, 18*(1), 68-82.

4. Alfraih, M. M., & Almutawa, A. M. (2017). Voluntary disclosure and corporate governance: Empirical evidence from Kuwait. *International Journal of law and Management*, *59*(2), 217-236.
5. Al-Shammari, B., & Al-Sultan, W. (2010). Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait. *International Journal of Disclosure and Governance*, *7*(3), 262-280.
6. Alzharani, A. M., & Aljaaidi, K. (2015). An Empirical Investigation of Audit Committee Effectiveness and Risk Management: *Accounting & Taxation, 7* (1), 39-49.
7. Bedard, J., & Gendron, Y. (2010). Strengthening the financial reporting system: Can audit committees deliver?. International. *Journal of auditing*, *14*(2), 174-210.
8. Buallay, A. (2018). Audit committee characteristics: an empirical investigation of the contribution to intellectual capital efficiency. Measuring Business Excellence, 22(2), 183-200.
9. Carlos P. Barros & Sabri Boubaker & Amal Hamrouni (2013). " Corporate Governance And Voluntary Disclosure In France". The Journal of Applied Business Research – March/April 2013.
10. Dodo, A. A. (2017). Corporate collapse and the role of audit committees: A case study of lehman brothers. World *Journal of Social Sciences, 7*(1), 19-29.
11. Faozi A. Almaqtaria, &, Abdulwahid A. Hashedb, & Mohd. Shamim.(2021). Impact of corporate governance mechanism on IFRS adoption: Acomparative study of Saudi Arabia, Oman, and the United Arab Emirates. Heliyon is an all-science, open access journal that is part of the Cell Press family
12. Hanen Ghorbel1 &, Elleuch Hela. (2016). Determinants of intellectual capital disclosure in initial public offerings: case of Canadian firm. The journal Copyright © 2016Hanen Ghorbel,
13. Heidi, V. B. & Marleen, W. (2003). *Voluntary Disclosure on Corporate Governance in the European Union* (Unpublished Master Thesis). University of London.
14. Hidalgo, R. L., García-Meca, E., & Martínez, I. (2010). Corporate governance and intellectual capital disclosure. *Journal of Business Ethics*, *100*(1), 483–495.
15. Hsu, P. H., Moore, J. A., & Neubaum, D. O. (2018). Tax avoidance, financial experts on the audit committee, and business strategy. *Journal of Business Finance & Accounting*, *45*(9-10), 1293-1321.
16. Jiang, H., Habib, A., & Hu, B. (2011). Ownership concentration, voluntary disclosures and information asymmetry in New Zealand. *The British Accounting Review*, *43*(1), 39-53.
17. Kaabi, I., & Rajhi, M. T. (2018). Effet des caractéristiques du comité d'audit sur la divulgation du capital intellectuel. La Revue Gestion et Organisation, 10(2), 137-153.
18. Kartal, M. T., İbiş, C., & Çatıkkaş, Ö. (2018). Adequacy of audit committees: A study of deposit banks in Turkey. *Borsa Istanbul Review*, *18*(2), 150-165.
19. Kelton, A. S., & Yang, Y. W. (2008). The impact of corporate governance on Internet financial reporting. *Journal of accounting and Public Policy*, *27*(1), 62-87.
20. Krishnan, J. (2005). Audit committee quality and internal control: An empirical analysis. *The Accounting Review , 80*(2), 649 – 675.
21. Li, J., Mangena, M., & Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, *44*(2), 98–110.
22. Madi, H. K., Ishak, Z., & Manaf, N. A. A. (2014). The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure. *Procedia-Social and Behavioral Sciences, 164* (2014), 486–492.
23. Mahmudi, B., & Nurhayati, E. (2015). The influence of board governance characteristics on intellectual capital performance (empirical study on listed banks in

BEI 2008-2012). Review of Integrative Business and Economics Research, 4(1), 417-430.
24. Mangena, M., & Pike, R. (2005). The effect of audit committee shareholding, financial expertise and size on interim financial disclosures. *Accounting and Business Research, 35*(4), 327-349.
25. Solikhah, B., Wahyudin, A., & Rahmayanti, A. A. W. (2020). The extent of intellectual capital disclosure and corporate governance mechanism to increase market value. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business, 7(10), 119-128
26. Sori, Z. M., Ramadili, S. M., & Karbhari, Y. (2009). Audit committee and auditor independence: the bankers' perception. International. *Journal of Economics and Management, 3*(2), 317-331.
27. Su, W., & Fang, X. (2017). The Correlation Research between Voluntary Information Disclosure and Corporate Value of Listed companies of Internet of Things. Retrieved:15/12/2018, from:. http://www.elsevier.com/locate/procedia
28. Susanto, Y. K. (2016). The effect of audit committees and corporate governance on earnings Management: Evidence from Indonesia manufacturing industry. International. *Journal of Business, Economics and Law, 10*(1), 32-37.
29. Taliyang, S. M., & Jusop, M. (2011). Intellectual capital disclosure and corporate governance structure: evidence in Malaysia. International *Journal of Business and Management, 6*(12), 109- 125.
30. Tan Xue Thon. (2017). *firm risk and performance in the role of corporate governance. hong leong bank berhad*. Universiti Utara Malaysia.
31. Tilling, M.V. (2008). *Refinements to legitimacy theory, social and environmental accounting. Flinders University,* South Australia Conference Research Paper Series.
32. Treadway, J.C., Jr. (1987). Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting". Washington, D.C: National Commission on Fraudulent Financial..
33. Vitolla, F., Raimo, N., Marrone, A., & Rubino, M. (2020). The role of board of directors in intellectual capital disclosure after the advent of integrated reporting. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 27(5), 2188-2200.
34. Yuen, D. C. Y., Liu, M., Zhang, X. and Lu, C. (2009). A case study of voluntary disclosure by Chinese enterprises. Asian. *journal of finance and accounting, 1* (2), 118-145.
35. Zalata, A. M., Tauringana, V., & Tingbani, I. (2018). Audit committee financial expertise, gender, and earnings management: Does gender of the financial expert matter?. *International Review of Financial Analysis, 55* (2018),170-183.
36. Zelenyuk, Natalya & Robert Faff & Shams Pathan, (2017)." Voluntary Disclosure of Capital Adequacy and Bank Lending". Retrieved:15/12/218.